ظاهرة تزايد النفقات الحكومية أسبابها وإجراءات ترشيدها في الجزائر خلال الفترة 2010- 2018

Governmental Expenditures Increasing Phenomenon Its Causes And Rationalization Measures During 2010-2018 In Algeria

محمد حمازة*	الدكتور دراجي كريمو
جامعة الجزائر3 – الجزائر –	جامعة الجزائر3 – الجزائر –
medhamaza84@gmail.com	d_krimou2000@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/02/10 تاريخ القبول: 2021/03/03

الملخص

تهدف الورقة البحثية إلى الوقوف على إجراءات ترشيد النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة (2010 -2018) مع إبراز وتحليل أهم العوامل المفسرة لتزايد هذه الظاهرة ولتحقيق ذلك، سنتناول الجانب النظري للإنفاق الحكومي وأسباب تزايده مع تحليل تطور النفقات الحكومية في الجزائر للفترة (2010 -2018)

يعتبر ارتفاع معدل الناتج المحلي الخام الناتج عن ارتفاع أسعار البترول منذ سنة 2010 من أبرز وأهم العوامل المتسببة في تزايد النفقات الحكومية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة تزايد النفقات الحكومية؛ ترشيد النفقات الحكومية؛ إجراءات الترشيد.

Abstract

The research paper aims to state the governmental expenditures rationalization measures during 2010-2018 in algeria. It deals with highlighting and analysing the major factors that explain the increasing of this phenomenon and in order to achieve that we are going to have the theoritical side of the governmental spending and its increasing reasons and analysing the government of expenditure development during 2010-2018 in algeria.

Keywords: **Governmental expenditures increasing phenomenon; Governmental expenditures rationalization; Rationalization measures.**

مقدمة

إن العمالة والقضاء على البطالة، استقرار الأسعار ومستوى الأجور أصبحت من الأهداف الرئيسية لأي دولة لاستمرار نمو اقتصادها الوطني والتي تعتمد في نظرتها

* المؤلف المرسل: **محمد حمازة**، الإيميل: **medhamaza84@gmail.com**

المستقبلية للاقتصاد على التخطيط كوسيلة للوصول إلى تحقيق أهدافها واستخدمت في ذلك مختلف الوسائل والأدوات التي تندرج ضمن السياسة الاقتصادية ومن أهمها أدوات السياسة المالية التي تعتمد على النفقات الحكومية.

منذ بداية الألفية الثالثة عرف الاقتصاد الجزائري مجموعة من الإصلاحات على مستويات مختلفة ترتكز بالأساس على التوسع في النفقات الحكومية بهدف تحقيق تنمية اقتصادية شاملة والتي شهدت تزايدا ملحوظا، وهو ما يعكس تطور مسؤولية الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وما تسعى إليه لتجسيد التنمية الاقتصادية.

من هذا المنظور ارتأينا إلى طرح إشكالية تتمثل في اجراءات الترشيد لظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في الجزائر.

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية التي تكتسبها دراسة النفقات الحكومية وسبل ترشيدها، خاصة أنها تعتمد على الموارد النفطية في تمويل سياستها الإنفاقية أن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية أهم عامل مفسر لظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في الجزائر.

تهدف الدراسة إلى الإجابة على إشكالية الدراسة من خلال:

1. التطرق إلى التطور الذي عرفته النفقات الحكومية في الجزائر خلال فترة الدراسة.
2. تحليل مكونات النفقات الحكومية وكذا نسب نمو كل نوع منها.
3. التطرق إلى أهم الإجراءات المتخذة من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي.

وإجابة على إشكالية هذا البحث والإحاطة بكل جوانبه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التطرق إلى الدراسة الوصفية لجوانب الموضوع مع محاولة تحليل المعطيات المتاحة والمتعلقة بجوانب الموضوع.

حيث تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم ترشيد النفقات الحكومية.

المحور الثاني: تحليل تطور النفقات الحكومية في الجزائر.

المحور الثالث: الإجراءات التي اتخذتها الدولة لترشيد نفقاتها الحكومية.

المحور الأول: مفهوم ترشيد النفقات الحكومية.

يتناول هذا المحور مفهوم ترشيد النفقات الحكومية من خلال التطرق إلى تعريف ترشيد الإنفاق العام، أهدافه وضوابطه مع إبراز مفهوم الإنفاق العام وأسباب تزايده.

1 – تعريف النفقة العامة:

– النفقات العامة هي استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة (*).

– النفقات العامة هي المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة وأيضا هي استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة (†).

– النفقات العامة هي مبلغ يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجة عامة (‡).

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن الإنفاق العام يعرف على أنه مجموع المبالغ المالية التي يقوم بإنفاقها شخص عام قصد الحصول على الموارد الضرورية والتي تهدف إلى إشباع الحاجات العامة أو تحقيق المنفعة العامة وذلك وفقا للقانون الذي يرسمه المنظم لهذه الهيئات، ويتضح من التعريف أن للنفقة العامة ثلاثة أركان هي:

1 – مبلغ نقدي.

2 – صدور النفقة من الدولة أو من أحد تنظيماتها.

3 – تهدف النفقة الحكومية إلى إشباع حاجة عامة.

الركن الأول النفقة العامة مبلغ نقدي: تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة أو تنظيماتها الإدارية الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها وكثمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو غيرها (§).

الركن الثاني صدور النفقة من الدولة أو أحد تنظيماتها: يدخل في عداد النفقة العامة تلك النفقة التي يقوم بها الشخص المعنوي العام والذي يخضع للقانون العام وتتمثل في الدولة على اختلاف هيئاتها، سواء كانت هيئات عامة قومية، أو محلية، أو مؤسسة عامة (**).

الركن الثالث النفقة العامة تهدف إلى إشباع حاجة عامة أو منفعة عامة: لا يكفي أن يتحقق الركنان السابقين حتى نكون أمام نفقة عامة، بل يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة

(*) صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 25.

(†) محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 65..

(‡) طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 122.

(§) سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2006، ص27 .

(**) عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة، المكتب الجامعي الحديث،2015، ص 30-31 .

عامة، أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل [*]:

- حاجات اجتماعية والتي تهدف إلى تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم بعض الإعانات النقدية للفقراء مثل: إعانات الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية...الخ.
- حاجات جديرة بالإشباع وهي التي يكون إشباعها بسلع وخدمات من الضروري أن يدفع المستفيد منها ثمنها كما هو محدد في السوق مثل خدمات النقل، السكن، الماء والكهرباء.
- الحاجة إلى سداد الدين العام وهي حاجات عامة يخضع تقديرها لنظام الحكم السائد في الدولة، ففي النظام الدكتاتوري فالدكتاتور هو من يحدد الحاجات العامة وفي نظام الحزب الواحد تختص اللجنة المركزية للحزب بتحديد الحاجات العامة أما في النظام الديمقراطي فالحاجات العامة يتم تحديدها عن طريق التصويت [†].

2 – أسباب تزايد النفقات العامة:

يمكن تلخيص أهم أسباب ميل النفقات العامة نحو الزيادة فيما يلي:

– اتساع نطاق نشاط القطاع العام: ويقصد به زيادة متطلبات التنمية خاصة في مراحلها الأولى والتي تتطلب توجيه قدر كبير من الإنفاق الاستثماري إلى مشروعات البنية الأساسية وكذلك تدعيم الهيكل الصناعي [‡].

– تدهور القوة الشرائية للنقود: يدفع تدهور القوة الشرائية للنقود الإنفاق العام نحو التزايد، حيث تزيد تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية، كما انه مع اشتداد الضغوط التضخمية كثيرا ما تضطر الدولة إلى تقرير علاوة غلاء لموظفيها لتعويض الانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية، كما تزيد أيضا مخصصات الدعم السلعي، وترتفع تكلفة الاستثمارات العامة.

– زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية: كالإسكان، التعليم، الصحة والضمان الاجتماعي، استجابة لضغوط الطلب المحلي والتزايد الكبير في نمو السكان.

(*) سوزي عدلي ناشد، نفس المرجع، ص27 .

(†)أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 33..

(‡) حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2002، ص 202.

– تزايد نمو العمالة: تتميز العمالة في القطاع الحكومي بتسارع معدلات نموها وتزايد نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد القومي ككل، حيث يؤدي تزايد العمال والموظفين إلى زيادة الأجور والمرتبات وهذا ما أدى إلى النمو المتزايد في الإنفاق العام كنتيجة لنمو العمالة الحكومية.

– تزايد الإنفاق العسكري: يعد الإنفاق العسكري جزء من الإنفاق العام للدولة تقوم به من أجل الحفاظ على أمنها ضد خطر خارجي أو مواجهة خطر واقع لها فعلا أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية، ولا يقتصر على مخصصات الأجور والمستلزمات السلعية للقوات المسلحة فحسب بل يشمل نفقات صفقات استيراد السلاح وتكاليف صيانة العتاد.

– تزايد أعباء الدين العام المحلي والخارجي: كتفسير للنمو الذي حدث في النفقات العامة في غالبية البلاد النامية فمن المعلوم أن أعباء خدمة هذا الدين تظهر في الموازنة العامة، فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تحسب عادة ضمن المصروفات الجارية، بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في التحويلات الرأسمالية، في ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد من أذونات الخزينة والسندات الحكومية، وفي ضوء إغراق كثير من هذه البلدان في الاستدانة الخارجية.

– اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز: عودة الدولة إلى انتهاج سياسة التمويل بالعجز كأداة من أدوات تمويل التنمية، بمعنى أن تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد، حيث ينتج عن هذه السياسة زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي وقوع الدولة في عجز الموازنة العامة (*).

– الإنفاق العام المظهري: يرجع نمو الإنفاق العام في البلاد النامية أيضا إلى الإنفاق الحكومي المظهري غير الرشيد الذي يفترس موارد مالية عامة لا يستهان بها على إقامة مباني حكومية فاخرة ومطارات ضخمة، وإقامة المهرجانات التي تستهلك الملايين دون أية نتائج تذكر.

– تفشي حالات الفساد الحكومي: مما يؤدي إلى ضياع الكثير من مبالغ الإنفاق العام وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع والمبالغ المنفقة بشكل لا يضمن سلامة التنفيذ ودقته، يرافق ذلك تردي منظومة القيم الأخلاقية وانتشار قيم الكسب السريع والسهل مما يؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمارات العامة.

(*) حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، نفس المرجع، ص 202.

– اختلاف طرق المحاسبة الحكومية: أي طريقة القيد في الحسابات وإلى جانب المقومات سالفة الذكر، مارست بعض العوامل الخارجية تأثيرا سالبا على تزايد النفقات، مثل الارتفاع الشديد في أسعار الواردات الضرورية، وبصفة خاصة الواردات الغذائية ومواد الطاقة والسلع الوسيطية والاستثمارية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تضخم حجم النفقات العامة المخصصة لمجابهة تمويل الحد الأدنى الضروري من تلك الواردات.

3 – مفهوم ترشيد النفقات الحكومية:

يقصد بمصطلح ترشيد في الاقتصاد "الرشيد"، والذي يعني التصرف بالأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة، وعلى أساس راشد، وطبقا لما يمليه العقل.

والمقصود بترشيد النفقات الحكومية، أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن دون إساءة استعمالها، أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة، وهناك من يرى أن ترشيد النفقات الحكومية تعني العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد، وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص، والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات (*).

إذن ترشيد النفقات الحكومية، يعني الاستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات العامة واختيار أفضل البدائل الإنفاقية التي تحقق أقصى منفعة عامة بأقل تكلفة ويتوقف نجاح هذه العملية على عدة عوامل منها:

– تحديد الأهداف بدقة: بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية، سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.

– تحديد الأولويات: في ظل محدودية الموارد، سيتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.

– القياس الدوري البرامج الإنفاق العام: بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها.

(*) منصور ميلاد يونس ،مبادئ المالية العامة، ط1 ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، 1991 ، ص 47.

– عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة، والعدالة لا تعني التساوي في توزيع المنافع بين فئات المجتمع.

– تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها (*).

4 – أهداف ترشيد الإنفاق الحكومي:

يهدف ترشيد الإنفاق الحكومي إلى تحقيق مايلي:

– رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المداخلات أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.

– تحسين طرق الإنتاج الحالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب التقنية ودراسة الدوافع والاتجاهات (†).

– خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية.

– مراجعة هيكلة للمصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة ومحاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر، والاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.

– دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها، والمحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والطويلة (‡).

5 – ضوابط ترشيد النفقات الحكومية:

– أن تكون الغاية من النفقات الحكومية هي تحقيق النفع العام ويقتضي ذلك عدم صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو المجموعات (§).

(*) منصور ميلاد يونس ،نفس المرجع ، ص 47.

(†) نائل عبد الحافظ العوامة، ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 7، العدد2، سنة 1992، ص 41.

(‡) نائل عبد الحافظ العوامة، نفس المرجع، ص 41.

(§) منصور ميلاد يونس ،نفس المرجع ، ص 47.

– تحديد أولويات للإنفاق الحكومي بحسب الأهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها، فتوفير مياه الشرب أولى من بناء مركبات رياضية ضخمة وبناء مستشفى أفضل من بناء ملعب للتنس الأرضي وإقامة مصنع أو محطة للطاقة أفضل من استيراد أدوات ترفيهية لهم.

– الابتعاد عن النفقات الغير منتجة أو التي تكون إنتاجيتها ضعيفة كالمشاريع المظهرية، والاحتفالات الضخمة المكلفة.

– ضرورة فرض رقابة فعالة على كل عمليات الإنفاق الحكومي وذلك بالتأكد من صرفه في المجالات المخصص لها وفي حدود القوانين واللوائح (*).

– ضرورة الاقتصاد في النفقات الحكومية حتى يمكن تجنب أي إسراف أو تبذير عند القيام بالإنفاق ومن بين صور الإسراف نذكر:

– ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة مقارنة بتكاليف مثل هذه الخدمات في الدول الأخرى بالرغم من تقارب مستويات المعيشة والأجور.

– غياب التنسيق بين الإدارات العامة المختلفة والتي تقوم بتأدية خدمات تكمل بعضها البعض ومثال ذلك ما يحدث بعد إتمام تعبيد الطرق من قيام شركات توزيع الكهرباء أو المياه من أعمال حفر لمد شبكاتها.

– تشغيل الإدارات العامة لموظفين وعاملين أكثر مما يلزم لتأدية الأعمال الموكلة إليها.

– المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي وفي نفقات سفر الوفود الرسمية للخارج في مهام وهمية أو قليلة الفائدة مما يعني خروج عملات صعبة قد يكون المجتمع في حاجة ماسة إليها (†).

المحور الثاني: تحليل تطور النفقات الحكومية في الجزائر.

إن الوقوف على تطور النفقات الحكومية في الجزائر يمكننا من معرفة وتيرة هذا التطور وأسبابها، وكذا توجهات الدولة في تخصيص وتوزيع نفقاتها بين التسيير والتجهيز.

1- **تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2010-2018):** يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية، و المتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...الخ وقد انتهجت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية بفضل البحبوحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول ببداية الألفية الثالثة، وقد شملت فترة (2010-2018).

(*) محمد عوض رضوان، فلسفة موازنة البرامج والأداء في علاج مشكلة العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 188.

(†) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 366.

جدول رقم 01: تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2010 – 2018.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النفقات العامة (مليار دج)	4467.0	5853.6	7058.1	6024.1	69957.1	7656.3	7279.4	7282.6	7726.3
نفقات التسيير (مليار دج)	2659.1	3879.2	4782.6	4131.5	4494.3	4617.0	4585.5	4677.2	4648.3

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique/12-statistisques/sphere-financiere/106-la-situation-resumee-des-operations-du-tresor

د.الجوزي فتيحة، تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2016، معارف مجلة دولية محكمة، تاريخ النشر: 2017/12/1، ص 5..

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 أن النفقات العامة ارتفعت إلى 7726.3 مليار دينار سنة 2018 بعدما كانت 7282.6 مليار دينار سنة 2017، أما بالنسبة لنفقات التسيير فقد انخفضت في سنة 2013 إلى 4131.5 مليار دينار بسبب انتهاء الدولة من تسوية مخلفات الأجور الناجمة من الأثر الرجعي وكذا ثبات الحد الأدنى المضمون الأجور في حدود 18000 دينار منذ 2012، ثم ارتفعت من جديد سنة 2014، وواصلت نموها سنة 2015 لتبلغ 4617 مليار دينار، لتنخفض مرة أخرى سنة 2016 ووصلت إلى 4648.3 مليار دينار سنة 2018.

2- **تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2010-2018):** تتفرع نفقات التجهيز حسب ما جاء في القانون 17 / 87، المتعلق بقوانين المالية إلى ثلاثة أبواب هي:

- استثمارات منفذة من طرف الدولة.
- إعانات استثمار ممنوحة من قبل الدولة.
- نفقات أخرى برأس المال.

فمن خلال الجدول أدناه نبين تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2010 إلى 2018.

جدول رقم 02: تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2010 – 2018.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النفقات العامة (مليار دج)	4467.0	5853.6	7058.1	6024.1	69957.1	7656.3	7279.4	7282.6	7726.3
نفقات التجهيز (مليار دج)	1807.9	1974.4	2275.5	1892.5	2501.4	3039.3	2711.9	2605.4	3078.0

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique/12-statistisques/sphere-financiere/106-la-situation-resumee-des-operations-du-tresor

د.الجوزي فتيحة، نفس المرجع، ص 6.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن نفقات التجهيز استمرت في اتجاهها التصاعدي منذ 2010 من 1807.9 مليار دينار لتصل سنة 2012 إلى 2275.5 مليار دينار وبعدما انخفضت في سنة 2013 إلى 1892.5 مليار دينار، عادت نفقات التجهيز للارتفاع من جديد سنة 2014 من 2501.4 مليار لتصل إلى 3078 مليار سنة 2018.

3-حجم الموارد المتاحة لتمويل النفقات العامة: تتضمن الإيرادات العامة في الجزائر الموارد العادية المتأتية من مختلف الضرائب والرسوم المفروضة على الأفراد والكيانات الاقتصادية وكذا الجباية البترولية، هذه الأخيرة التي ترتبط بأسعار البترول. من خلال الجدول أدناه نبين تطور حجم الموارد المالية الموجهة لتمويل الإنفاق العام.

جدول رقم 03: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إيرادات عامة مليار دج	3074.6	3489.8	3804	3895.3	3927.7	4552.5	5011.5	6047.9	4314.0
إيرادات عادية مليار دج	1572.9	1960.4	2285	2279.4	2350	2829.6	3329	3920.9	3964.3
الجباية البترولية مليار دج	1501.7	1529.4	1519	1615.9	1577.7	1722.9	1682.5	2127	2349.7

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique/12-statistisques/sphere-financiere/106-la-situation-resumee-des-operations-du-tresor

د.الجوزي فتيحة، نفس المرجع، ص 7.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن الموارد العادية شهدت نموا مستمرا حيث قدرت سنة 2010 بـ 1572.9 مليار دينار لتصل إلى 3329 مليار دينار سنة 2016، وذلك نتيجة حشد الحكومة لكل الإمكانيات المتوفرة كمحاولة منها للتخلي التدريجي عن الجباية البترولية لتصل إلى 3964.3 مليار دينار سنة 2018.

المحور الثالث: الإجراءات التي اتخذتها الدولة لترشيد نفقاتها.

سعت الجزائر إلى وضع مجموعة من الإجراءات في مجال ترشيد نفقاتها والتي لا زالت متواصلة إلى غاية يومنا نتيجة التدهور الكبير الذي عرفته أسعار البترول في سنة 2014 وتتمثل أهمها في:

- إرساء قانون مكافحة الفساد.

– تعزيز الشفافية في قانون إبرام الصفقات.

– تشديد الرقابة على النفقات الحكومية [*].

1– إرساء قانون مكافحة الفساد:

لقد كانت الدولة الجزائرية من بين الدول التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيث عززت هذه الخطوة بإصدار القانون 06–01 المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم بالقانون 11–15 المؤرخ في 02 أوت 2011، ويهدف هذا القانون إلى تحديد وتنظيم كافة الآليات والإجراءات السياسية والاجتماعية والأمنية والقانونية والقضائية والوقائية والعلاجية التي تسمح بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى تحديد آليات التعاون مع المجتمع الدولي، كما سعى هذا القانون إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.

2– تعزيز الشفافية في قانون إبرام الصفقات:

يعتبر المرسوم الرئاسي رقم 10–236 المؤرخ في 2010/10/07 المعدل والمتمم، الإطار التشريعي لتنظيم الصفقات العمومية، والذي كان أخر تعديل له بصدور المرسوم الرئاسي 15–247 المؤرخ في 2015/09/16 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

إن توفر عامل الشفافية في منح الصفقة يعتبر من أهم المرتكزات التي يتطلب من المشرع العمل بها لكونها تشكل محور المنافسة بين المتعاملين والتي تؤدي إلى الحصول على أحسن العروض من حيث الجودة والتكلفة كما نص المرسوم التسابق على وجوب احترام مبادئ الحرية والمساواة والشفافية في إجراءات منح الصفقة العمومية.

3– تشديد الرقابة على النفقات الحكومية:

تلقى المراقبون الماليون تعليمات بأخذ مزيد من الحذر لا سيما في مجال الرقابة وإعداد الوثائق الثبوتية غير أن هذه الرقابة تقتصر على مراقبة قواعد العمل وإجراءاته ونظاميته، ولا تتعداه إلى رقابة الأداء النهائي للأنشطة الحكومية، وبالتالي يجب إعادة النظر في أدوار أجهزة الرقابة لتصبح رقابة أداء ورقابة نتائج تركز على الإنتاجية وعلى الفعالية وعلى درجة الالتزام بمؤشرات أداة، بغية ترشيد فعلي للنفقات العامة.

كما مست هذه الإجراءات كل من ميزانيتي التسيير والتجهيز على حد سواء [†].

3–1 إجراءات ترشيد نفقات التسيير:

(*)د.الجوزي فتيحة، نفس المرجع، ص 7.

(†)د.الجوزي فتيحة، نفس المرجع، ص 8.

منذ بداية سنة 2014 قامت الحكومة الجزائرية بوضع العديد من إجراءات ترشيد نفقات التسيير وأول تعليمة في هذا الإطار كانت رقم 348 المؤرخة في 25 ديسمبر 2014 التي لا زالت سارية المفعول إلى غاية يومنا هذا وفيما يلي سيتم التطرق لأهم هذه الإجراءات (*):

– التحكم في عمليات التوظيف من خلال تعليق كل توظيف جديد باستثناء بعض القطاعات ذات الأهمية الكبيرة كقطاع الصحة، التربية والتعليم؛ أو في الحالات الخاصة مثل التقاعد أين يتم تعويض المنصب كما تم اللجوء إلى سياسة إعادة نشر المناصب المالية الموجودة من أجل تغطية العجز الموجود في الإدارات العمومية.

– الحد من التنقلات الرسمية خارج البلاد إلا في الحالات القصوى، إضافة إلى تقليص التكفل بالوفود الأجنبية وكذا اللقاءات والندوات وغيرها باستثناء المهمة وذات الجدوى.

– ضرورة الحد من إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وجعلها تقتصر فقط على المنشآت الاجتماعية التربوية مع ضرورة ترشيد تنظيمها وتسييرها.

– كان لهذه الإجراءات أثر كبير في زيادة معدلات البطالة في أوساط الشباب خصوصا خريجو الجامعات وبالأخص أن الجزائر بلد غير متنوع اقتصاديا أين يلعب القطاع الخاص دورا محتشما جدا إذا ما قورن بما تزخر به البلاد من مقومات، والتي كانت ستجعله من أقوى الدول في العديد من القطاعات خصوصا القطاع الزراعي، السياحي والصناعي إذا ما تم تشجيع الاستثمارات بها وتطويرها، فالاعتماد بشكل كبير على العديد من البرامج من أجل تشغيل الشباب كعقود ما قبل التشغيل وغيرها الذي تبنته الجزائر منذ سنوات لا يعد حلا نهائيا للقضاء على البطالة بالجزائر وخصوصا مع النمو السكاني الذي تعرفه.

3-2 إجراءات ترشيد نفقات التجهيز:

عرفت نفقات التجهيز هي الأخرى العديد من الإجراءات فيما يتعلق بترشيدها. وهذا من خلال نفس التعليمة سالفة الذكر وغيرها من التعليمات الصادرة عن الحكومة الجزائرية إلى غاية يومنا هذا وفيما يلي سيتم التطرق لأهم هذه الإجراءات:

– أول إجراء قامت به الحكومة كان تجميد كل العمليات التي لم يتم الانطلاق فيها إلى وقت لاحق يحدده الوزير الأول ولا يتم تبليغ رخص برامج إلا للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي،

(*)د.صادق جميلة، دربال عبد القادر، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد7، العدد2، جوان 2019، ص 10.

ويشترط في ذلك أن يتوفر الوعاء وأن يكون خاليا من كل العوائق فضلا عن نتائج إعلان الصفقات.

كما أن كل التزام تعاقدي جديد يجب ألا يوضع إلا بترخيص من الوزير الأول وبالرغم من هذه التعليمة إلا أن نفقات التجهيز استمرت بالصعود.

– تجميد كل العمليات لتي لم تعرف انطلاقا فعليا ورصد العمليات التي ليست لها أولوية من خلال تقديم قائمة اسمية للمشاريع الاستثمارية وترتيبها حسب الأولوية لتقوم الحكومة بعد ذلك بوضع قائمة اسمية للمشاريع المعنية بالتجميد من أجل التخفيض في نفقات التجهيز التي لم تسجل انخفاضا كما تم وضع مصفوفة خاصة بمعالجة المشاريع وقد تضمنت مختلف الحالات الممكنة من أجل تسهيل تحديد المشاريع التنموية المجمدة.

– فرض تأجيل مشاريع اقتناء السيارات الإدارية خلال سنة 2016.

– القيام بتسقيف النفقات الحكومية ابتداء من سنة 2016 من خلال منح كل ولاية حرية التصرف في حدود مبالغ مالية معينة إلا أن الإستهلاكات كانت أكثر من المبالغ التي منحت لها؛ وهذا لوجود ديون غير مسددة كانت كل مرة تطلبها الولايات من الوزارة للمشاريع التي هي في طور الإنجاز.

– غلق كل حسابات التخصيص الخاص بما في ذلك البرنامج الخماسي 2015–2019 والذي لم يدم سوى سنتين ما عدا حساب برنامج الهضاب العليا وهذا بسبب عدم القدرة على ضبط نفقات التجهيز؛ وكان ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11/17الصادر عن وزارة المالية في 15جانفي 2017 ليتم بعد ذلك فتح حساب واحد تحت رقم 145–302 بعنوان حساب تسيير العمليات الاستثمارية العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز.

إن التكفل بتمويل المشاريع الاستثمارية العمومية يكون من ميزانية الدولة للتجهيز في حدود إعتمادات الدفع المبلغة وعلى هذا الأساس يكون إلزاما على الآمرين بالصرف القيام بوضع الالتزامات على رخص البرامج في حدود إعتمادات الدفع لفائدتهم وهذا وفقا للتعليمة الصادرة عن وزارة المالية في 03 ديسمبر 2017 بالرغم من كل هذه الإجراءات إلا أن الوزير الأول كان بين الحين والآخر خلال هذه الفترة برفع التجميد على العديد من المشاريع الاستثمارية التي تم

تجميدها وخصوصا تلك المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والثقافي، ونخص بالذكر القطاع الصحي وقطاع التربية والتعليم (*).

الخاتمة:

أصبح موضوع ترشيد النفقات الحكومية في السنوات الأخيرة من أهم الانشغالات التي تؤرق العديد من الدول وجعلتها تتخبط في مشاكل اقتصادية، سياسية واجتماعية.

تعد الجزائر من الدول التي تأثرت بشكل كبير بهذه الأزمة، إذ أنها وجدت نفسها مجبرة على اتخاذ العديد من الإجراءات فيما يخص ترشيد نفقاتها الحكومية بغية معالجة العديد من المشاكل وخاصة الاقتصادية منها.

اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات لترشيد نفقاتها لعل أهمها إرساء قانون مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في قانون إبرام الصفقات العمومية وتشديد الرقابة على النفقات العامة إضافة إلى تجميد المشاريع الاستثمارية غير المسجلة وتعليق التوظيف لتتحكم في التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد ونظرا لعدم بلوغ الهدف المنشود لجأت إلى إجراءات أخرى مصاحبة لها ولعل أهمها تمثل في تسقيف النفقات الحكومية.

التوصيات:

- يجب على الجزائر إعادة النظر الجادة في كل سياساتها الاستثمارية من خلال التشجيع والتدعيم الفعلي لكل من قطاع الفلاحة، الصناعة والسياحة.
- الاستعمال الأمثل للموارد المالية المتاحة من خلال تجنب التبذير والإسراف.
- الاهتمام برأس المال البشري ذوي الكفاءات العالية.
- الحد من هجرة الأدمغة من خلال تدعيمهم وتشجيعهم وتوفير كل الظروف الملائمة.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمشاركة في سلسلة القيم العالمية.
- تحديث آليات الرقابة على النفقات العمومية وتجنب الإسراف والتبذير.

المراجع:

- عدلي ناشد, س. (2006). المالية العامة (الطبعة الاولى). لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- يحياوي, أ. (2003). مساهمة في دراسة المالية العامة. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.
- عبد الحافظ العوامة, ن. (1992). ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن. مجلة البحوث والدراسات, 7(2).

(*)د.صادق جميلة، دربال عبد القادر، نفس المرجع، ص 11.

- الجوزي , ج. (2017). تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2016. معارف مجلة دولية محكمة.
- رضوان, م. ع. (2010). فلسفة موازنة البرامج والأداء في علاج مشكلة العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة. القاهرة: دار النهضة العربية،.
- صادق , ج., & دربال , ع. ا. (2019). إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014. مجلة التكامل الاقتصادي, 07(02).
- علي جاسم الزبيدي, ع. ا. (2015). المالية العامة والموازنة العامة. عمان: المكتب الجامعي الحديث.
- دراز, ح. ع. ا., & إبراهيم أيوب, س. (2002). مبادئ المالية العامة. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية .
- الحاج, ط. (2009). المالية العامة. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- الرويلي, ص. (1988). .اقتصاديات المالية العامة. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،.
- شاكر عصفور, محمد. (2009). أصول الموازنة العامة (ط 2). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- ميلاد يونس, م. (1991). مبادئ المالية العامة (ط1). طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة.
- محرزي, م. ع. (2003). اقتصاديات المالية العامة. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
- dgpp, dgpp. (يناير 9 ,2020). la-situation resumee des operations du tresor. 14 من ,2020 ,21 يناير في استرجع .http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique/12-statistisques/sphere-financiere/106-la-situation-resumee-des-operations-du-tresor